

Distr.: General
18 April 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

نيويورك، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد
عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم
للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة

بيان مقدم من مؤسسة الحق في الطاقة من أجل المستقبل، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2006/100



البيان

رغم عدم ورود إشارة صريحة إلى الطاقة في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الجميع يقرون بأن ستة منها على الأقل لا يمكن بلوغها دون توفير الطاقة، التي تعتبر عاملاً حاسماً لتحقيق التنمية والنمو. فانعدام الطاقة يعني انعدام مياه الشرب أو الصرف الصحي، ومواجهة صعوبات لكفالة الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية وضمان سلامة الأغذية.

وفي البلدان النامية أو الناشئة أو المصنعة، يساهم توفير الطاقة للجميع أو زيادة كثافة الطاقة في تحسين النشاط الاقتصادي وبالتالي العمالة.

وتؤثر الطاقة على العمالة بطرق شتى:

- يساهم تزويد منطقة جغرافية ما بالطاقة في الحد من تدفق المهاجرين ويشجع التنمية المحلية، مما يحول دون قيام الهجرة الريفية ونشوء الضواحي التي تستوطنها البطالة. ولهذا أثر مزدوج: إذ يقلص الضغط على المناطق الحضرية الكبرى ويساهم في آن واحد في توطين الناس في مناطق عملهم الطبيعية.
- وتنتج عن تنمية النشاط الاقتصادي بفضل التزويد بالطاقة فرص عمل في المشاريع الصغرى أو الحرف المحلية، مما يؤدي إلى تخليص النساء والأطفال من مهمتي البحث عن الحطب وجلب الماء، ويتيح متسعاً من الوقت لممارسة نشاط اقتصادي أو للتعلم بالنسبة للأطفال. ويعني التعليم إمكانية الحصول على عمل في المستقبل.
- وتساهم فرص العمل في قطاع إنتاج الطاقة نفسه، ولا سيما قطاع الكهرباء، في حدوث تطور تكنولوجي في البلدان والمناطق المعنية بفضل الخبرات والمعارف التقنية التي يحتاج إليها هذان القطاعان. وإذا ما اقترنت عملية التزويد بالطاقة بعملية حكيمة لنقل التكنولوجيات وتدريب مناسب توفره الشركات والبلدان ويتيح الإلمام بهذه التكنولوجيات، فإن ذلك سيخلق خيرة محلية في الميدان.
- وأخيراً، يحقق مقترحنا الداعي إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بموافقة الشركات مع تعهداتها بالتزامات أخلاقية، مكسباً مزدوجاً: فعلى صعيد العمالة، يخلق الأنشطة وفرص العمل للعمال المهرة في البلدان النامية، ويسمح في آن واحد للشركات في البلدان المصنعة بالاستفادة من هذه الطفرة لتنمية فرص العمل في بلدانها.

وتقترح مؤسستنا، بفضل شبكتها التي تضم ٢٢٠ عضواً في ٧٠ بلداً، أن تجعل من توفير الطاقة للجميع شرطاً أساسياً، ووضعت خطة عمل لهذه الغاية تركز على المحاور الثلاثة

التالية: الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك توفير الطاقة للجميع، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المجتمع المدني في جميع مراحل التنمية.

ولإعطاء مثال ملموس، فإن رابطتنا النيجرية تؤيد بناء سد كاندادجي في النيجر الذي سيتيح، إن أُنجز، تزويد البلد بالكهرباء بشكل مستقل، وسيشجع التنمية الاقتصادية - التي يجد منها في الوقت الراهن العجز عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية، وسيضع حداً لمظاهر نقص الأغذية من خلال تنفيذ برنامج للري.
